اسم المصدر: الاقتصادية

التاريخ: 06-03-2010 رقم العدد: 5990 رقم الصفحة: 29 مسلسل: 132 رقم القصاصة: 1

في افتتاح السنة الثانية من الدورة الخامسة لأعمال المجلس

غدا.. الخطاب الملكي أمام «الشورى» يرسم سياسة المملكة ونهجها المستقبلي

محمد السلامة من الرياض

يحدّد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، غدا، المعالم الرئيسة لسياسة المملكة ونهجها المستقبلي في الشأنين الداخلي والخارجي، وذلك في خطابه أمام مجلس الشورى بحضور عدد كبير من المسؤولين، الذي يفتتح من خلاله أعمال السنة الثانية من الدورة الخامسة للمجلس.

وينتظر أن يتناول الخطاب الملكي رؤية الرياض للأوضاع السياسية في العالم، إضافة إلى تناوله أهم القضايا والمستجدات على جميع المستويات التي تحظى باهتمام المواطنين، إلى جانب رسم الأهداف والبرامج والغايات التي تطمح الدولة إلى تحقيقها خلال الفترة المقبلة.

وأكد الدكتور عبد الله آل الشيخ رئيس مجلس الشورى، أن تشريف خادم الحرمين الشريفين مصدر اعتزاز للمجلس رئيساً وأعضاء ومنسوبين، فقد اعتادوا هذا التشريف الملكي في بداية أعمال كل سنة جديدة من دورات المجلس، حيث يوجه خطابه الملكي ويتناول فيه السياستين الداخلية والخارجية للمملكة، كما يوجه من خلاله رسائل مهمة لأعضاء المجلس والمواطنين. وقال رئيس المجلس «إن المجلس وأعضاءه يتطلعون لهذه المناسبة التي يتفضل فيها خادم الحرمين الشريفين، بافتتاح السنة الثانية من الدورة الخامسة للمجلس، والاستماع إلى ما يوجهه الملك من كلمة ضافية تعد وثيقة نستلهم منها مواقف الدولة وتوجهاتها تجاه كثير من القضايا والمستجدات على جميع المستويات، بما يعكس المكانة اللائقة بالمملكة في خريطة العالم المتحضر». وأضاف «إن مضامين خطابات خادم الحرمين الشريفين في مجلس الشورى تعد منهاج عمل للمجلس وأعضائه، وتمهد الطريق للمجلس لتحقيق مزيد من الإنجازات، فهي ترسم الأهداف والبرامج والغايات التي تطمح الدولة إلى تحقيقها خلال السنة المقبلة، وبذلك يشرع المجلس في دراساته وجلساته ومقترحاته انطلاقاً من تلك الخطابات ويعمل على تحقيق الأهداف والغايات التي رسم ملامحها خادم الحرمين الشريفين».

وأبان آل الشيخ أن تجربة الشورى في المملكة النابعة من شريعتنا الإسلامية الغراء، أسهمت في تقديم الرأي السديد، والمشورة المخلصة والقرارات الرشيدة، كما أسهمت في توسيع قاعدة صناعة القرار ونجحت في بناء جسر للتواصل الحضاري والإنساني مع عديد من دول العالم من خلال الحضور المميز للمجلس ووفوده في الساحات البرلمانية الدولية، مؤكدا أن حجم التطلعات والآمال والطموحات التي ينشدها ولاة الأمر والمواطنون تتواكب مع ذلك القدر من المقومات والنجاحات التي حققها المجلس.

وفي هذا الإطار، طوى مجلس الشورى صفحة في مسيرته المتواصلة كانت حافلة بالمنجزات وشاهداً على المرحلة التاريخية التي تعيشها المملكة، الأمر الذي تجسد في حجم الإنجازات وتنوعها. حيث كانت السنة الأولى من الدورة الخامسة للمجلس متميزة بالمواضيع والتقارير والأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقات، والتي أصدر بشأنها عديدا من القرارات بنيت عليها قرارات عدة لمجلس الوزراء. ومن أهم القرارات التي أصدرها المجلس خلال السنة الأولى مشاريع الأنظمة القضائية الثلاثة الجديدة، التي تشمل: نظام المرافعات الشرعية، نظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم، تلك الأنظمة التي ناقشها المجلس في ثماني جلسات وبلغ عدد المداخلات فيها أكثر من 300 مداخلة للأعضاء.

وتتمثل أهمية هذه المشاريع الجديدة في تعزيز استقلال القضاء في المملكة وتوفير مزيد من ضمانات العدالة وتحقيق كفاءة عالية في الأداء، وترتيب إجراءاته وتوضيحها، كما أن هذه الأنظمة - حال إقرارها والعمل بها - تكون قد اكتملت منظومة الأنظمة القضائية المرتبطة بنظام القضاء وديوان المظالم الجديدة، التي أقرها مجلس الوزراء قبل نحو عامين.

الأنظمة واللوائح والتقارير

وبلغة الأرقام التي توثق المنجزات، أحصى تقرير لمجلس الشورى - الذي أصبح جهازاً مهماً في صناعة القرار في المملكة - القرارات التي أصدرها المجلس، والمواضيع التي ناقشها وبحثها تحت القبة خلال جلساته العامة، وعدد مداخلات الأعضاء في جميع المواضيع والتقارير التي ناقشها. فقد اتخذ المجلس 111 قراراً في 108 موضوعات أنهى المجلس دراستها من بين 145 موضوعاً ناقشها المجلس في 77 جلسة.

وشكلت التقارير السنوية للأجهزة الحكومية النسبة الأعلى في قرارات المجلس حيث صدر بشأنها 50 قراراً ستسهم في رفع مستوى أداء تلك الأجهزة والمؤسسات، بما يحقق آمال وتطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وولي عهده الأمين، والنائب الثاني في مزيد من التقدم والنمو والتطور لهذا الوطن الغالي والرخاء والازدهار للمواطنين. بينما جاءت المعاهدات والاتفاقات الدولية ثانيا برصيد 37 قراراً، ثم الأنظمة واللوائح بـ 17 قراراً. وبلغ عدد المداخلات للأعضاء في المواضيع المنتهية 2300 مداخلة، منها 1070 مداخلة على مواضيع التقارير السنوية، 854 مداخلة على مواضيع الأنظمة واللوائح، و315 مداخلة على مواضيع الاتفاقات والمعاهدات.

واستضافت اللجان المتخصصة في المجلس خلال اجتماعاتها أكثر من 390 من كبار المسؤولين ومديري الجامعات في المملكة ووكلاء الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية أثناء مناقشتها المواضيع المتعلقة بقطاعاتهم. وبلغ عدد توصيات اللجان التي أقرها المجلس على جميع المواضيع 253 توصية، منها 176 توصية للتقارير السنوية، 47 توصية للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، و30 توصية للأنظمة واللوائح. فيما بلغ مجموع التوصيات الإضافية التي عرضت على المجلس 127 توصية وافق على مناقشة 27 توصية، وأقر 15 توصية منها. كما بلغ عدد الوفود الذين

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريـــخ: 06-03-2010 رقم العـدد: 5990 رقم الصفحة: 29 مسلسـل: 132 رقم القصاصة: 2

زاروا المجلس وحضروا جزءاً من جلساته 122 وفداً، منها 19وفداً أجنبياً، 60 وفداً من منسوبي الجهات الحكومية، و43 وفداً من طلاب المدارس والجامعات.

المعالجة والمراقبة في المجلس

وتمكن مجلس الشورى عبر الحوار الراقي والفرص المتساوية التي يتيحها رئيس المجلس للأعضاء في مناقشة القضايا المطروحة على جدول الأعمال كافة، وفي إطار معايير من الحرية والاحترام المتبادل، من دراسة المواضيع دراسة شاملة ومعمقة وأصدر بشأنها القرارات المهمة واقتراح عديدا من الأنظمة، مما أهله للقيام بدور فاعل ومؤثر في معالجة بعض القضايا الحيوية في مجتمعنا، وأيضاً مراقبة أداء الجهات الحكومية سعيا للرفع من كفاءة العمل وتحسين الأداء.

ومن بين الأنظمة واللوائح التي ناقشها المجلس ودرسها خلال السنة الأولى من دورته الحالية واتخذ بشأنها القرارات اللازمة نظام النقل بالخطوط الحديدية، نظام مراكز التأهيل الأهلية للمعوقين، النظام الوطني للحماية من الإشعاعات المؤينة وأمان المصادر المشعة، تعديل وإضافة مواد على بعض الأنظمة منها نظام الرهن التجاري، والتأمينات الاجتماعية ونظام الضمان الصحي التعاوني.

كما درس المجلس مشروع لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، ظاهرة ارتفاع معدلات الإصابات والوفيات نتيجة حوادث السيارات وضرورة إيجاد الحلول العملية السريعة، تعديل الفقرة 6 من المادة الثالثة من نظام تبادل المنافع بين أنظمة التقاعد المدني والتقاعد العسكري والتأمينات الاجتماعية، وإضافة مادة إلى مواد القسم الرابع من الفصل الخامس من نظام التأمينات الاجتماعية لإيجاد قاعدة عامة تحكم موضوع الزيادات والبدلات. وأيضا مشروع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية وخطتها التنفيذية، مشروع تنظيم جائزة خادم الحرمين الشريفين للمخترعين والموهوبين، الترتيب التنظيمي لمصانع المياه المعبأة وغير المعبأة ومصانع الثلج ومحال تقليل الملوحة (وضع مصانع ومحال مياه الشرب المعبأة)، ومشروع نظام الصحة النفسية، إلى جانب ظاهرة الاستيلاء على الأراضي الحكومية، ومشروع لائحة مراقبة الأراضي الحكومية وإزالة التعديات.

متابعة الأحداث الوطنية

ويبذل مجلس الشورى في نطاق اختصاصاته التي حددها نظام المجلس جهودا كبيرة في دراسة المقترحات التي يقدمها بعض أعضاء المجلس وفقاً للمادة 23 من نظام المجلس التي تتيح لعضو المجلس أو عدد من الأعضاء اقتراح نظام أو إضافة مادة جديدة أو تعديل مادة لنظام قائم.

وفي هذا السياق، أقر المجلس ملاءمة دراسة مقترح مهم يتضمن إضافة مادة جديدة لنظام العمل تتعلق بصرف إعانات مالية للعاطلين عن العمل، وأحال المجلس المقترح الذي قدمه عضو مجلس الشورى سالم المري إلى لجنة الإدارة والموارد البشرية لدراسته دراسة وافية دقيقة وإخضاعه لمزيد من المداولة والبحث مع الجهات المعنية في الدولة وفي مقدمتها وزارتا العمل والمالية، ومن ثم تقدم تقريراً مفصلاً عنه للمجلس لمناقشته بشكل موسع في جلسة عامة قبل اتخاذ القرار النهائي بشأنه. كما أقر المجلس ملاءمة دراسة مشروع نظام مقترح لتوطين وظائف عقود التشغيل والصيانة في المرافق الحكومية وشكل لجنة خاصة لدراسته.

وناقش المجلس أيضا وتابع عديدا من القضايا والأحداث الوطنية المهمة، فعند ظهور وباء إنفلونزا الخنازير في بعض دول العالم بحث المجلس استعدادات الأجهزة الصحية في المملكة لمواجهة هذا الوباء بحضور عدد من المسؤولين في الجهات الصحية المعنية. كذلك كلف بعد وقوع الفاجعة التي ألمت بمحافظة جدة في أوائل شهر ذي الحجة الماضي لجنة المرافق والمياه والخدمات العامة بدراسة تلك الفاجعة وسبل معالجة أسبابها لضمان عدم تكرارها.

كما أعدت لجنة الشؤون الصحية والبيئة دراسة عن حمى الضنك وتوصلت إلى جملة من التوصيات لمكافحة المرض، ورفعت تقريراً بهذا الشأن إلى المجلس.

المشاركات الخارجية

وعلى صعيد المشاركات الخارجية، شارك مجلس

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريـــخ: 06-03-2010 رقم العـدد: 5990 رقم الصفحة: 29 مسلسـل: 132 رقم القصاصة: 3

جانب من إحدى جلسات مجلس الشورى.

الشورى خلال السنة الأولى من دورتـه الحالية في 16 مؤتمـرا واجتماعا للمجالس والاتحادات البرلمانية الخليجية والعربية والدولية، حيث مثل المجلس في تلك المناسبات وفود برئاسة الدكتور عبد الله آل الشيخ رئيس المجلس، أو برئاسة الدكتور بندر بن محمد حجار نائب الرئيس، أو الدكتور عبد الرحمن البراك مساعد الرئيس، أو الدكتور محمد الغامدي الأمين العام، أو برئاسة أحد أعضاء المجلس وذلك بحسب مستوى التمثيل في المؤتمر أو الاجتماع.

والعمل في مجلس الشورى في تطور وتحديث مستمرين بما يتلاءم مع تطوّرات العصر ويستجيب لمتغيراته ويواكب المستجدات في العمل البرلماني، وفي هذا الصدد عمل المجلس خـلال الـعـام الـمـاضـي على تطوير قواعد وإجـراءات العمل فيه، وشكل لهذا الغرض لجنة برئاسة الأمين العام، وأمضت أكثر من سبعة أشهر تقريباً في دراسة النظام الداخلي وقواعده وإجراءاته، مستفيدة من أنظمة وآليـات العمل البـرلـماني في معظم المجالس البرلمانية في الـدول العربية والصديقة.

وانـتـهـت الـلـجـنـة إلـى إدخـال تـعـديلات عـديـدة على قواعد العمل بلغت30 مادة جديدة، وهذا كان نتيجة للخبرة التراكمية للمجلس أثناء العمل طيلة 16عاماً مضت، وننتظر قريباً مناقشتها في جلسة عامة، ومن ثم تصبح نافذة للعمل بها.